الأنباء
الاحد 29 يوليو 2012

رولا: الاستقرار السياسي ضرورة ملحة والشفافية والتعاون نهج المرحلة المقبلة

د.رولا دشتي

شددت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وشؤون مجلس الأمة د.رولا دشتي على ان الاستقرار السياسي في المرحلة الدقيقة التي تمر بها الكويت اليوم هو ضرورة ملحة تقتضي منا الحكمة والتعاون لتخطي تحديات الظرف الراهن، لاسيما ان مضامين خطاب سمو رئيس الوزراء قد رسمت بدقة معالم النهج القويم الذي يؤسس لمنظومة دستورية قويمة في إطار المبادئ الديموقراطية التي تحرص على احترام وتنفيذ الأحكام القضائية وتعزيز المشاركة الشعبية، وحماية إرادة الناخب من اي طعون مستقبلية في دولة يسودها القانون العادل. مضيفة ان الحكومة ملتزمة بتطبيق البنود الواردة في خطاب سمو رئيس الوزراء واعتبارها البوصلة في تحديد مسار الاستقرار السياسي، من خلال تلمس الخطوات الناجعة، والإجراءات القانونية المثلى وفق المعطيات والتحديات، لاتخاذ القرارات المصيرية التي تشرع لمستقبل التنمية التي تصب في مصلحة الكويت أولا وأخيرا، وتحقق تطلعات شعبها ومشاركتهم الفعالة لتحقيق المواطنة والتوازن والنماء.

وأضافت الوزيرة د.رولا دشتي ان الشفافية والتعاون سيكونان نهج المرحلة المقبلة من اجل الإنجاز والبناء، وهذا ما يتطلب وجوب فتح أبواب الحوار المنفتح والهادف على مصراعيه بين جميع فئات وأطياف المجتمع لنزع فتيل افتعال الأزمات والاختناقات التي ضاق بها المواطن ذرعا، ولم يعد بمقدوره الالتفات الى تحسين وضعه المعيشي في ظل الخضات السياسية والاصطفافات التي تبث روح التفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وتدخل الكويت في دهاليز نفق مظلم من اللااستقرار السياسي والاقتصادي. فالكويت كانت وستبقى الحاضنة للجميع دون استثناء لتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم وفتح آفاق بوجه كل من يعمل ويجتهد لنماء هذا الوطن الحبيب.

مؤكدة التزام الحكومة بالسير على صراط المصلحة الوطنية التي تجمع ولا تفرق، تبني ولا تهدم من أجل إصلاح جذري لا تشوبه شائبة ولا تعوقه عثرات من الممكن اجتيازها واعتبارها من الماضي، وذلك بوضع الكويت نصب أعيننا كغاية عند اتخاذ القرارات الحاسمة، لبلوغ الهدف الأسمى في ان نحافظ على موروث الآباء والأجداد الذين سعوا وجعلوا من الكويت درة الخليج، ونحن قادرون وجادون في أن تكون الكويت قبلة ووجهة للديموقراطية العلانية والازدهار الفعلي، ومنهلا للكفاءات والمبدعين بين دول العالم المتقدمة. وقد أوضحت الوزيرة د.رولا دشتي ان مسؤولية التغيير الإيجابي تقع على عاتق الجميع من سياسيين ومواطنين على اختلاف انتماءاتهم وفئاتهم، ابتداء من اجتثاث بذور الإحباط والتخوين والتشكيك، وملاقاة اليد الممدودة على دروب الحوار البناء، متسلحين بالمعرفة والعلم بعيدا عن «وكالة يقولون»، متحلين بالعزيمة والمهنية والموضوعية للمضي قدما في عملية النهوض وبناء وطن يسوده القانون والعدالة الاجتماعية والمواطنة الحقة. مضيفة ان حب الوطن يترجم من خلال العمل والعطاء وبذل التضحيات، وليس بالكلام وعلو الصوت والاستنزاف، فلا يزايدن احد على حماية إرادة الناخب واتخاذ الإجراءات الحاسمة التي تكفل قانونية مشاركته وفق النصوص الدستورية، منعا من القفز فوقها والطعن بها في كل مرة لا تكون على مقاس الباحثين عن مناصب وتكسبات ضيقة على حساب وطن وشعب، فمن غير الجائز اليوم الرضوخ تحت وطأة الضغوط السياسية لتحقيق استقرار آني قد أثبت فشله في الماضي القريب وكانت تكلفته باهظة على حساب أمن المواطن واقتصاد البلد.

وتمنت الوزيرة د.رولا دشتي على الجميع ملاقاة الحكومة على نفس المسافة لاتخاذ القرارات الجريئة لتحقيق المستقبل الواعد الذي يستحقه كل كويتي، مادامت الكويت للجميع ولن تكون أبدا لفئة او تيار او جماعة، والتغريد خارج هذا السرب لن يجدي. داعية الى تضافر الجهود للعمل على رسم صورة مشرقة ولائقة لكويتنا الحبيبة.

الوعلان: نطالب وزير الإعلام بإحالة قناة «فدك» ومذيعها المتطاول على الصحابة إلى النيابة العامة فوراً

مبارك الوعلان

طالب النائب مبارك الوعلان وزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله باحالة قناة «فدك» الفضائية ومذيعها المتطاول على كبار الصحابة ورموز اهل السنة والجماعة الى النيابة العامة فورا واتخاذ كل الاجراءات القانونية والعقابية بحق هذه القناة وذاك المذيع.

وقال النائب الوعلان في تصريح صحافي: انه في اطار سلسلة التجاوزات من قبل الاعلام اللامسؤول، قام مذيع في قناة «فدك» بسب الخليفة الراشد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما تطاول ذاك المذيع الحاقد على رموز اهل السنة والجماعة على نحو يدعو للتحرك الفوري باتخاذ كل الاجراءات القانونية التي من شأنها وقف هذا التطاول المتكرر والعبث المقصود والمتعمد من قبل هذه القناة غير المهنية وغير الموضوعية.

وشدد الوعلان على ضرورة تحرك الجهات المسؤولة في هذا الشأن، وفي مقدمتها وزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله، باحالة هذه القناة ومذيعها المتطاول والمتجاوز الى النيابة العامة لمباشرة التحقيق معهما في هذه الواقعة المشينة التي يندى لها الجبين وتتصادم مع جميع المبادئ السامية والثوابت الوطنية، ناهيك عن الضوابط الشرعية والتعاليم الدينية، داعيا اياه الى تحمل مسؤوليته ـ دون مماطلة او تقاعس ـ في محاسبة هذه القناة على ما اقترفته من تجاوزات وانتهاكات صريحة لقواعد العمل المهني السليم والموضوعي، والانتصار للرموز الدينية الشامخة، مؤكدا انتظار الجميع لما سيقوم به الوزير المعني في هذا الصدد.

وفي ختام تصريحه الصحافي، طالب النائب مبارك الوعلان بتغليظ العقوبات على وسائل الاعلام المتجاوزة والمسيئة للوحدة الوطنية وللرموز الدينية والتاريخية، مشددا على اهمية ذلك حتى تكون زاجرا لكل مخالف عن تكرار اساءته، ورادعا لغيره عن ان يسير على نهجه، مؤكدا ان من امن العقوبة فقد اساء الادب.

حماد يدعو المجتمع الدولي إلى وقف المجازر في بورما

سعدون حماد

دعا النائب سعدون حماد العتيبي المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان العالمية الى وقف المجازر والإبادة الجماعية التي يتعرض لها المسلمون في بورما (ميانمار) على يد طغمة عسكرية يسارية عرقية هدفها القضاء على المسلمين في تطهير عرقي لا شبيه له بين الأنظمة القمعية في الوحشية في العالم.

وأضاف حماد في تصريح صحافي أن هناك أكثر من 8 ملايين مسلم في بورما جلهم أصبحوا دون مأوى بسبب ملاحقتهم من قبل الطغمة العسكرية اليسارية التي تفتخر بوضع إعلانات أمام كل قرية تتم تصفية المسلمين منها وتهجيرهم وقتلهم، ان هذه القرية «آمنة ولا يوجد فيها مسلمون» وكأن المسلمين بالنسبة لهذا النظام وباء لابد من استئصاله.

وأشار حماد الى أن المسلمين في بورما يستصرخون ضمير الانسانية في العالم لحمايتهم وتوفير سبل العيش لهم بعدما تقطعت بهم السبل في تصفيات عرقية جماعية وسط صمت عالمي مخيف، داعيا الخارجية الكويتية ووزارات الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي الى القيام بدورها الانساني بفضح ممارسات نظام ميانمار واستصراخ الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان بوقف المجازر البشعة وتوفير سبل العيش والامن والأمان للمسلمين في بورما المنكوبة.

وطالب حماد بإطلاق حملة لجمع التبرعات العاجلة المادية والعينية لإخواننا المسلمين في بورما الذين لا يجدون مأوى يأويهم من القتل والإبادة الجماعية، معتبرا ان سكوت المسلمين عن اخوانهم الذين يتعرض نساؤهم للاغتصاب والتنكيل والتصفية، اثم يتحمله الجميع، داعيا خطباء المساجد في هذا الشهر الفضيل الى الدعاء ضد من يعادي الاسلام والمسلمين في بورما وفي كل بقاع الأرض وتصفيتهم على الهوية.

الرويح: الدوائر الحالية أفرزت مجالس لم تقم بدورها المنشود

اعلن رئيس تجمع «كويتيون» طارق الرويح ان الشارع الكويتي يتابع ما جرى تحت قبة عبدالله السالم من ممارسات تخرج عن اطار الدستور وتتجاوز المصلحة والوحدة الوطنية، شهدنا ازمات سياسية متكررة وتجاوزات البعض للحدود والضوابط التي وضعها الدستور لحماية الديموقراطية وانزلاق البعض في تكريس ثقافة غربية على مجتمعنا، وقد رأينا مخرجات مجلس الامة خلال السنوات الاخيرة وما افرزته من اقصاء لبعض الفئات من الشعب ودخول بعض الاعضاء الناشطين المهيمنين والبعض الآخر ليس الا اسم عضو مجلس الامة وتابع اثر سلبا على سير عجلات التنمية والتقدم في وطننا الكويت.

وقال الرويح: ولما كان نظام الانتخاب القائم لخمس دوائر واربع اصوات افرز مجالس سابقة لم تقم بالدور المنشود منها في دفع عجلة التنمية، ومن منطلق النظر للمستقبل، ارتأينا المطالبة بتغيير نظام الانتخاب الحالي الى نظام يضمن وصول الافضل دون وجود تنفيع او تبعية في دعم الآخرين.

كما نحذر الحكومة في حال استمرار هذا النظام الانتخابي الحالي المتمثل بخمس دوائر واربع اصوات غير الدستوري وافتقاره الى مبدأ العدل والمساواة في التوزيعة السكانية.

واختتم الرويح: مناشدتنا الى صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد تعديل نظام الانتخاب الى خمس دوائر، صوت واحد لكل ناخب، مما يحقق وصول الافضل دون ان تكون هناك محسوبية للآخرين في الضغط على العمل البرلماني والتنفيع الشخصي.

الوسمي: «الدستورية» قضت سابقا بدستورية قانون الانتخابات

د.عبيد الوسمي

صرح د.عبيد الوسمي عبر موقعه في التواصل الاجتماعي «تويتر» للمعلومات بأنه سبق للمحكمة الدستورية أن قضت بدستورية قانون الانتخاب في كل الطعون التي نظرتها بصحة العضوية باعتبار أن دستورية قانون الانتخاب هو مسألة أولية يجب على المحكمة التصدي لها «من تلقاء نفسها» قبل نظر الموضوع.

كما نشير إلى مبدأ عام مستقر في أحكام القضاء أن الأحكام تحوز حجية فيما قضت به صراحة أو ضمنا، ومن ثم فإن اللجوء للمحكمة الدستورية بطلب أو بدعوى صحة عضوية وسواء الآن أو لاحقا أمر غير جائز لتعارضه مع حجية قضاء سابق، وباعتبار أن حجية الأحكام تسمو على اعتبارات النظام العام كما قررت محكمة التمييز، وهذا هو التحليل الفني الدقيق لهذه المسألة، أما العمل «واقعيا» بخلاف ذلك فهو أمر خارج إطار القانون وبالتالي يخرج عن حدود اختصاصنا.

ومع ذلك ندعو كل أساتذة القانون لنقاش هذه المسألة تحديدا نقاشا «علنيا» وحبذا لو كان مصورا حتى يستفيد الجميع كما نقترح أن يكون المكان جمعية المحامين للتخصص وبحضور المهتمين ببحث هذه المسألة.

حضور متفاوت للتوقيع على عريضة المقاطعة

التوقيع على عريضة المقاطعة في إحدى الديوانيات (اسامة ابو عطية)

أعلن أعضاء «الأغلبية» د.فيصل المسلم وخالد الطاحوس وعمار العجمي وعبداللطيف العميري ان عريضة «الأمة مصدر السلطات» مستحقة وسيوقعون عليها فور وصول كل واحد منهم من السفر ليرتفع بذلك العدد الى 31 عضوا.

هذا، وقد شهدت مراكز التوقيع على العريضة في دواوين الأحمد وسنان والشيباني وبن غيام والعصيدان والذروة اضافة الى ديوان النائب الصيفي الصيفي حضورا متفاوتا من قبل المواطنين للتوقيع على العريضة وقد تجول عدد من النواب على المراكز لتحفيز المواطنين على دعم ما جاء في العريضة وللرد على بعض الأسئلة، وستحدد مراكز اخرى في وقت لاحق لضمان وصول العريضة لجميع مناطق الكويت.

إعلان تجمع المحافظين بـ 300 ديوانية

أصدر تجمع المحافظين البيان التأسيسي الأول ويضم نحو 300 ديوانية بهدف الإصلاح السياسي للمجتمع، وجاء في نص البيان ما يلي:

نشأ تجمع المحافظين على يد ثلة من رجال وشباب الكويت المخلصين الذين ساءهم ما وصل اليه حال البلاد من تراجع مخيف امتد الى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، مما أدى إلى انتشار الفساد السياسي وسوء الادارة وتبديد لثروات الأمة وانتهاك للدستور والقانون وتمزيق للوحدة الوطنية والاخلال بمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

وقد تنادى عدد من رجال الكويت المخلصين من اصحاب الدواوين بتكوين تجمع لدواوين الدائرة الأولى (تجمع الأفضل للأولى) بهدف دعم المرشحين الاصلاحيين في انتخابات مجلس الأمة (2012/2/2).

كما قام تجمع مماثل لدواوين الدائرة الثالثة بدعم المرشحين الاصلاحيين في تلك الدائرة.

وقد كان لتلك الفزعة الوطنية لدعم قوى الإصلاح ومحاربة قوى الفساد نتائج تثلج الصدر في هاتين الدائرتين، مما شجع أصحاب تلك الدواوين على دعوة باقي دواوين الكويت الى هذا التجمع المبارك.

وقد انضم للتجمع عشرات الدواوين الأخرى في الدوائر الثانية والرابعة والخامسة ليتجاوز عدد الدواوين المشاركة في التجمع ما يقرب من ثلاثمائة ديوانية (حتى صياغة هذا البيان) موزعة على جميع الدوائر الانتخابية.

ومازال المجال مفتوحا لمن يرغب من أصحاب ورواد الدواوين للانضمام الى هذا التجمع المبارك للمساهمة في رد بعض الجميل لهذا الوطن الغالي وإنقاذ مستقبل الأجيال القادمة.

وتأسيسا على ما تقدم، فإن تجمع المحافظين يسعى للمساهمة في اصلاح المسيرة السياسية للمجتمع الكويتي وتطويره وتنميته والمحافظة عليه من خلال الالتزام بالمبادئ العامة الحاكمة التالية:

- التمسك بالهوية العربية الإسلامية والثوابت الدينية والمحافظة على القيم الأصيلة والأخلاق الفاضلة التي جبل عليها المجتمع الكويتي.
- السعي الحثيث للاصلاح السياسي والدستوري وتعزيز المشاركة الشعبية في الحكم وصولا للنظام البرلماني الكامل.
- المحافظة على النسيج الاجتماعي والسلم الاهلي، والانفتاح على كافة مكونات المجتمع.
- المحافظة على استقلال القضاء وتطويره والنأي به عن التسييس.
- المحافظة على حرمة المال العام وحمايته من العبث والضياع.
- الايمان بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون النظر الى اي اعتبارا آخر غير اعتبار المواطنة.
- احترام الحريات العامة وحرية التعبير في اطار ما ينص عليه الدستور والقانون وبما لا يتعدى على الثوابت الدينية للمجتمع.
- مد يد التعاون لجميع القوى الفاعلة بما في ذلك القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في بناء هذا الوطن.
- التزام مبدأ الشورى الملزمة في جميع القرارات الصادرة عن التجمع وذلك في اطار الشريعة والقانون.
- دفع عجلة التنمية بجميع مجالاتها مع التركيز على التنمية البشرية التي يعتبر فيها الشباب الكويتي حجر الزاوية.